

بنك الكويت الوطني
الربع الثالث من العام 2020
مؤتمر المستثمرين/المحليين
28 أكتوبر 2020



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثالث/التسعة أشهر الأولى من العام 2020

الأحد الموافق 1 نوفمبر 2020

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 28 أكتوبر 2020 الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي – المراقب المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز

من المجموعة المالية هيرميس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2020. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG HERMES)، تفضلي إلينا.

إلينا سانثيز:

أشكرك ومساء الخير عليكم جميعاً.

معكم إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرمس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2020. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمراقب المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

شكرا إلينا

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية عن الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2020.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في الإجابة على جميع أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على اسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الالكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الالكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

ينضم إلينا اليوم السيد /عصام الصقر الرئيس التنفيذي للمجموعة، وكذلك السيد/ سوجيت رونغي المراقب المالي للمجموعة. والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

يسعدني أن ألتقي بكم مجدداً لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني لفترة الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2020. بداية، أتمنى أن تكونوا جميعاً بصحة وعافية في ظل هذه الظروف غير المسبوقة التي نمر بها جميعاً.

ما زلنا نعمل في بيئة تشغيلية استثنائية في ظل تداعيات جائحة كورونا في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الكويت. وقد شهد الربع الثالث من العام ظهور بوادر انتعاش تدريجي مقارنة بالربع الثاني. ورغم أن الآفاق المستقبلية لا تزال حافلة بالتحديات، إلا أن لدينا تفاؤلاً حذراً بتحسين ظروف الاقتصاد الكلي. وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020، حقق البنك صافي ربح 168.7 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 44.2% على أساس سنوي. بينما بلغ صافي الربح لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 نحو 57.6 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 72.3% مقارنة بالربع الثاني، وبانخفاض نسبته 38.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2019.

وقد تميز الربع الثالث باتجاهين أساسيين لبنك الكويت الوطني. فمن ناحية، استمرت إستراتيجية التنويع للمجموعة والتي تمنح نموذج أعمالنا مرونة أكبر في مواجهة الظروف الصعبة. كما استمر تركيز البنك على تسريع عملية التحول الرقمي للعمليات الأمامية والخلفية، بالتزامن مع ترشيد التكاليف، وستظل هذه الركائز ذات أولوية للفترة المتبقية من العام، وحتى العام 2021. أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في التزامنا الثابت تجاه أصحاب المصالح، حيث تجلّى ذلك بشكل خاص في التركيز على دعم العملاء والموظفين والمجتمع والحكومة في الكويت.

وقد شهد الربع الثالث حدثاً مؤسفاً برحيل سمو الأمير السابق الشيخ صباح الأحمد الصباح، والذي أعقبه انتقال سلمي وسلس للسلطة لولي عهده، صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الصباح، أمير الكويت الحالي. ثم تلا ذلك بفترة قصيرة أداء الشيخ مشعل الأحمد الصباح اليمين الدستورية ولياً للعهد، ومبايعة مجلس الأمة لكلاً من سمو الأمير وسمو ولي العهد لاستكمال مسيرة الشيخ صباح الأحمد الصباح لما فيه من نهضة واستقرار لدولة الكويت.

وبالنظر إلى البيئة التشغيلية، فلا تزال تداعيات جائحة كورونا تشكل تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد الكويتي والإقليمي والعالمي. وفي الكويت، كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، كان التأثير على النشاط الاقتصادي أكثر حدة بسبب انخفاض أسعار النفط، ما شكل مزيداً من الضغوط على الأوضاع المالية للدولة، حيث من المتوقع أن يصل عجز الموازنة لهذا العام إلى أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من ظروف البيئة التشغيلية الصعبة وتأثيرها الحتمي على أرباح القطاع المصرفي، فقد شهدت عمليات بنك الكويت الوطني في جميع المناطق الجغرافية بوادر تعافي جزئي خلال الربع الثالث بالتزامن مع تخفيف قيود الإغلاق والفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من انخفاض أرباح المجموعة بنسبة 44.2% على أساس سنوي، إلا أن هذا الانخفاض يتناسب مع حجم التحديات والتداعيات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

لقد أصبح القطاع المصرفي الكويتي أقوى بكثير مما كان عليه قبل عقد من الزمن، ما يعزز قدرته على تحمل تأثير هذه الأزمة المزدوجة. وقد واصل بنك الكويت الوطني سياسته المتحفظة تجاه إدارة المخاطر، فاستمر البنك في تكوين المخصصات تحسباً لحالة عدم اليقين السائدة وظروف التشغيل الصعبة التي تعاني منها العديد من القطاعات، حيث قمنا بزيادة تكلفة المخصصات خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام بنسبة 98.4% على أساس سنوي، والذي كان له تأثير سلبي على صافي الأرباح.

وعلى صعيد التكاليف، واصل البنك مراقبة التكاليف بعناية، مع التركيز المستمر على المبادرات الهادفة لخفض التكاليف التي بدأنا تنفيذها في وقت سابق من العام. وقد ساعدنا ذلك في الحفاظ على المصروفات التشغيلية عند المستوى المناسب، مع إمكانية تحقيق المزيد من التحسن في هذا الجانب مستقبلاً. ويهدف نهج البنك الخاص بإدارة التكاليف إلى تحقيق التوازن بين استراتيجيات خفض التكاليف ورفع الكفاءة على مستوى المجموعة للحد من تأثير الأزمة على الربحية، وبين مواصلة ضخ الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومواصلة التوسع في الأسواق الرئيسية التي نعمل بها.

وعلى الرغم من أن الجائحة لم تنته بعد، وأننا لا نزال في خضم تداعيات الأزمة الاقتصادية، إلا أننا على ثقة من قدرة البنك على احتواء تداعيات هذه الأزمة بفضل مركزنا المالي القوي الذي تم بناؤه على مدار سنوات طويلة. ومرونة نموذج أعمال البنك واستراتيجيته لتحقيق النمو. ويواصل بنك الكويت الوطني التمتع بميزانية عمومية قوية للغاية وهو ما ينعكس على ما نتمتع به من نسب رأس مال قوية ومستويات جودة أصول عالية وسيولة مريحة، ما يدعم قدرتنا على تحمل تداعيات الأزمة، ومواصلة نمو ربحيتنا مع بدء التعافي تدريجياً.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن قدرتنا على العمل عن بُعد بشكل كامل وما قمنا بتطبيقه من خطط الطوارئ وإجراءات التعافي من الأزمات، كذلك تفوق قنواتنا الرقمية كانت أبرز العوامل التي تميزنا في ظل هذه الظروف الاستثنائية. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة موظفي البنك لجهودهم المتواصلة وتفانيهم في القيام بمهامهم، ما يبرهن على أن موظفينا هم بالفعل أهم مواردنا.

قبل أن أترككم لاستعراض البيانات المالية، أود أن أتقدم بالشكر لجيم مورفي، المدير المالي لمجموعتنا الذي سيتترك العمل بالبنك هذا العام، حيث قرر التقاعد اعتباراً من نهاية أكتوبر بعد رحلة عمل طويلة امتدت لأكثر من 20 عاماً في بنك الكويت الوطني. وقد قرر البنك تكليف المراقب المالي للمجموعة سوجيت رونغي القيام بأعمال المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم الآن باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل. تفضل سوجيت.

شكراً السيد/ عصام.

سوجيت رونغي:

عمتم مساءً جميعاً، وأهلاً ومرحباً بكم.

يسعدني أن انتهز هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

لقد قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل أرباح بقيمة 168.7 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 بانخفاض بنسبة 44.2% في صافي الربح مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وقبل الخوض في المعلومات التفصيلية، أود تقديم نظرة عامة عن الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال التي يمارس فيها البنك أنشطته.

كما نعلم جميعاً أن جائحة كورونا وما تبعها من إغلاق وفرض قيود على السفر وغيرها من إجراءات قد أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية ومنها البنوك والمؤسسات المالية. ومع تخفيف تلك القيود خلال الربع الثالث شهدت البيئة التشغيلية تحسناً طفيفاً ولكن تبقى حالة عدم اليقين في ظل استمرار انتشار الفيروس حتى الآن.

وقبل أن أتطرق إلى النتائج المالية، أود أن أوضح أيضاً أنه خلال الربع الأول من العام 2020، قامت المجموعة، ومن خلال بنك بوبيان الذراع الإسلامي للمجموعة، بزيادة ملكيتها في بنك لندن والشرق الأوسط من 27.91% إلى 71.1% وتشمل النتائج المالية للمجموعة لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 أثر الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط، حيث أضاف بنك لندن والشرق الأوسط نحو 616 مليون دينار كويتي إلى موجودات المجموعة بعد الاستحواذ.

نعود الآن إلى الأداء التشغيلي والنتائج المالية لهذه الفترة.

كما هو موضح في الشريحة الأولى، بلغ صافي الربح لفترة التسعة أشهر الأولى من هذا العام 168.7 مليون دينار كويتي والذي يعكس مرونة في نتائج الأعمال على الرغم من بيئة الأعمال المليئة بالتحديات، حيث شهدنا انخفاضاً كبيراً في أسعار الفائدة، وضعف

النشاط الاقتصادي والذي ألقى بظلاله على حجم الأعمال، ورفع من تكلفة المخاطر. ويعود الانخفاض بنسبة 44.2% في صافي الربح مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بشكل أساسي إلى تراجع الفائض التشغيلي (ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة والضرائب) وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. (وسوف اتطرق لمخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة بمزيد من التفاصيل لاحقاً خلال هذا العرض).

لقد بلغ صافي الربح للربع الثالث من العام 2020 نحو 57.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 72.3% عن صافي ربح الربع الثاني من العام 2020 البالغ 33.4 مليون دينار كويتي. ويرجع هذا الارتفاع في صافي الربح بشكل رئيسي إلى زيادة في صافي إيرادات التشغيل ويقابله ارتفاع نسبي في تكلفة المخاطر. بينما سجل صافي الربح للربع الثالث انخفاضاً بنسبة 38.1% مقارنة بنفس الربع من العام 2019.

وبلغ الفائض التشغيلي للمجموعة (كما هو موضح أعلى يمين الشريحة) خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 مبلغ 406.3 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 9.9% عن مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، وانخفضت صافي إيرادات التشغيل خلال الفترة بنسبة 6.0%، بينما زادت مصروفات التشغيل بنسبة متواضعة بلغت 1.9%.

وبالانتقال إلى الأداء الفصلي، فقد بلغ الفائض التشغيلي خلال الربع الثالث من العام 2020 نحو 146.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 23.9% عن الفائض التشغيلي البالغ 28.2 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام 2020، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية مع ثبات المصروفات. كما ارتفع الفائض التشغيلي للربع الثالث من العام 2020 مقارنة بنفس الربع من العام 2019 بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، نسبةً لارتفاع صافي إيرادات غير الفوائد، انخفاض في المصروفات والذي قابله جزئياً انخفاض في صافي إيرادات الفوائد.

ننتقل الآن إلى الإيرادات التشغيلية كما هو موضح أسفل يسار شريحة العرض. حيث بلغ صافي إيرادات التشغيل للتسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 632.4 مليون دينار كويتي، والتي على الرغم من انخفاضها بنسبة 6.0% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، إلا أنها تعتبر مرنة في ظل هذه الظروف غير المسبوقة. وقد أثر الانخفاض بنسبة 8.6% في صافي إيرادات الفوائد إلى جانب انخفاض إيرادات الرسوم والعمولات وانخفاض إيرادات الاستثمار بشكل سلبي على إيرادات التشغيل لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020. ويعزى الانخفاض في صافي إيرادات الفوائد إلى انخفاض أسعار الفائدة الأساسية (لا سيما انخفاض سعر الخصم الخاص ببنك الكويت المركزي بواقع 150 نقطة أساس اعتباراً من أكتوبر 2019)، والذي عوضه جزئياً نمو في حجم الأعمال.

وبلغت إيرادات التشغيل الأخرى لفترة التسعة أشهر من العام 2020 معدلات قوية حيث بلغت 17.6 مليون دينار كويتي.

وكما تلاحظون فقد بلغ صافي الإيرادات التشغيلية للربع الثالث من العام 2020 نحو 217.9 مليون دينار كويتي؛ بارتفاع قدره 28.1 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع السابق، حيث شهد الربع الثالث من العام 2020 زيادة في إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات الاستثمار مقارنة بالربع الثاني من العام 2020، كما استفاد بشكل خاص من أرباح بيع المقر الرئيسي السابق لبنك الكويت الوطني والتي بلغت 9.9 مليون دينار كويتي، ومن الدعم الحكومي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة 6.1 مليون دينار كويتي، وكلاهما مدرج ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل.

وسوف أتطرق إلى العوامل الرئيسية المؤثرة في حركة الإيرادات والهوامش والتكاليف في شرائح العرض اللاحقة.

يوضح أسفل الجانب الأيمن من الشريحة المزيج المكون لإيرادات التشغيل، حيث يشكل صافي إيرادات الفوائد نحو 75% من إجمالي إيرادات التشغيل، بينما تشكل إيرادات غير الفوائد 25% منها، وذلك مقارنة بنسب بلغت 77% و23% لهذه المكونات على التوالي لفترة الستة أشهر الأولى من العام 2019.

نتقل الآن إلى الشريحة التالية.

هنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والقوى المحركة لأدائها.

كما هو موضح بالرسم البياني أعلى اليسار، فقد بلغ صافي إيرادات الفوائد لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 472.6 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 8.6% مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 والتي بلغ فيها 517 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من تأثير صافي إيرادات الفوائد سلباً بالانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، فقد كان مرناً بشكل مقبول خلال هذه الفترة الصعبة. وقد عوض الانخفاض في هوامش الفائدة جزئياً النمو القوي في حجم القروض والاستثمارات.

بلغ صافي إيرادات الفوائد للربع الثالث من العام 2020 نحو 154.1 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 3.2% مقارنة بالربع السابق، وانخفاض نسبته 10.7% عن الربع الثالث من العام 2019.

وبلغ متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نحو 28.7 مليار دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020، بنمو نسبته 7.5% مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، ويعكس زيادة الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد إلى النمو القوي في محفظة القروض والاستثمارات، وسوف نتطرق إلى مزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً.

كما أسلفنا، فقد شهدنا انكماشاً في صافي هامش الفائدة لدينا مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. ويرجع هذا جزئياً إلى تأثير العامل الزمني على محفظة القروض لدينا نتيجة للخفض الكبير لسعر الخصم المحلي بنهاية الربع الأول من العام 2020. وعادة ما تنخفض هوامشنا الربحية وبوتيرة سريعة نسبياً خلال دورة تراجع أسعار الفائدة نظراً لخصائص إعادة تسعير محفظة القروض لدينا، بينما يتأخر ظهور الأثر الكامل لانخفاض تكاليف التمويل.

في أسفل الجانب الأيسر من هذه الشريحة، تلاحظون أن صافي هامش الفائدة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 بلغ 2.20% في المتوسط، مقارنة بمتوسط هامش فائدة بنسبة 2.59% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. وقد تحسن هامش الفائدة في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام حيث بلغ 2.13%، لكنه يبقى متدنياً بشكل كبير مقارنة بالربع الثالث من العام 2019، نظراً للخفض المفاجئ لأسعار الفائدة القياسية بنهاية الربع الأول من العام 2020.

خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2020، بلغ متوسط العائد للمجموعة 3.54%، مقارنة بنحو 4.50% لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، بينما بلغ متوسط تكلفة التمويل للمجموعة 1.52% خلال الفترة، مقارنة بنحو 2.15% لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. بينما بلغ متوسط العائد وتكلفة التمويل للمجموعة خلال الربع الثالث من العام 2020 نحو 3.14% و 1.14% على التوالي.

في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة، نرى المكونات الرئيسية التي أدت إلى تراجع متوسط صافي هامش الفائدة بواقع 39 نقطة أساس إلى 2.20% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 مقارنة بنحو 2.59% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. حيث أثر الانخفاض في سعر الخصم سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 98 نقطة أساس بسبب ارتباط الحركة بين محفظة القروض والموجودات الأخرى، في حين أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى تحسين صافي هامش الفائدة بواقع 59 نقطة أساس.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

سأتناول أولاً إيرادات غير الفوائد على مستوى المجموعة.

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد في التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 159.8 مليون دينار كويتي، بارتفاع طفيف بلغت نسبته 2.6% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. وتأثرت الإيرادات من الرسوم والعمولات وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية سلباً بسبب تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي في ظل إجراءات الإغلاق التي تم تطبيقها منذ منتصف مارس. وبالمثل، فقد تأثرت إيرادات الاستثمار سلباً بانخفاض التقييمات بالقيمة السوقية، بينما ارتفعت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية لفترة التسعة أشهر الأولى

من العام 2020 بشكل طفيف مقارنة بالعام الماضي، مستفيدة من تأثير حركة أسعار العملات على إصدارات السندات الدائمة بالدولار الأمريكي ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال. وكما أشرنا سابقاً، فإن إيرادات غير الفوائد لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 (بما فيها الربع الثالث من العام 2020) قد استفادت من أرباح بيع المقر الرئيسي السابق لبنك الكويت الوطني والتي بلغت 9.9 مليون دينار كويتي، ومن الدعم الحكومي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا بقيمة 6.1 مليون دينار كويتي، وكلاهما مدرج ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

ويشمل إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمتها 159.8 مليون دينار كويتي إيرادات رسوم وعمولات بنحو 109.8 مليون دينار كويتي، وإيرادات من التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 31.9 مليون دينار كويتي، وصافي الإيرادات الأخرى من غير الفوائد بنحو 18.2 مليون دينار كويتي. وقد انخفضت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 6.0% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، بسبب تباطؤ البيئة التشغيلية خلال معظم فترات العام 2020.

بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد للربع الثالث من العام 2020 نحو 63.8 مليون دينار كويتي، حيث استفادت من ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات الاستثمار مقارنة بالربع السابق، وذلك بخلاف أرباح بيع المقر الرئيسي السابق للبنك والدعم الحكومي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، كما أسلفنا.

وتعد إيرادات الرسوم والعمولات قوية في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها الأسواق حيث تتنوع مصادرها بين مجموعة من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن المصدر الرئيسي لإيرادات غير الفوائد يتمثل في الأنشطة المصرفية الأساسية التي تتعلق بأنشطة التدفقات التجارية والأعمال الأخرى المرتبطة بالمستهلكين بدلاً من الإيرادات الأكثر تقلباً من أنشطة التداول.

نتنقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة أعلى يمين الرسم البياني. وقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 226.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 221.8 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019، بزيادة نسبتها 1.9%.

وقد تحقق هذا النمو المتواضع للتكاليف بفضل إجراءاتنا الخاصة بإعادة تنظيم التكاليف تماشياً مع المستويات المنخفضة للنشاط الاقتصادي، على الرغم من أن خفض التكلفة لن يعوض المستويات المنخفضة للإيرادات بشكل كامل. كما تتضمن التكاليف الخاصة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 المساهمات المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا، وكذلك استكمال الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط بالإضافة إلى أثر التوسع المستمر في بعض أعمالنا الرئيسية.

كما تجدر الملاحظة أن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 تضمنت أيضاً بدء احتساب رسوم الاستهلاك الخاصة بمقرنا الرئيسي الجديد والأثر الكامل لاحتساب تكاليف تدشين مركز البيانات المتطور المواكب لأعلى المستويات، ومن هنا تأتي الزيادة في التكاليف.

وانتقالاً إلى المصروفات التشغيلية للربع الثالث، فقد بلغت 71.8 مليون دينار كويتي، وبذلك يكون إجمالي التكاليف في الربع الثالث من العام 2020 مماثلاً للربع السابق وأقل بنحو 4.2 مليون دينار كويتي (5.5%) من الربع الثالث من العام 2019.

ومن الجدير بالذكر أن المجموعة تواصل الاستثمار بكثافة في أعمالها (التقنيات المتعلقة بالعمليات الأمامية والعمليات المساندة على حد سواء) لتمكين المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين مواردنا بما ينعكس إيجاباً على الكفاءة التشغيلية.

وقد آتت استثماراتنا الرقمية ثمارها خلال الأزمة حيث لعبت قنواتنا الرقمية دوراً محورياً في خدمة العملاء، حيث زادت المعاملات الإلكترونية إلى مستويات قياسية. كما نواصل العمل على مجموعة من المنتجات المختارة في بعض النطاقات الجغرافية مثل أنشطة إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، وتوسيع عملياتنا المصرفية الإسلامية في بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني مصر.

وفي ختام الحديث عن جانب التكاليف، فقد بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدينا 35.8% متأثرة بانخفاض الإيرادات نتيجة للانخفاض في أسعار الفائدة بوتيرة متسارعة في مارس 2020 وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي خلال الفترة الحالية.

ننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من الشريحة.

بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 207.6 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 98.4% عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 الذي بلغت فيه 104.7 مليون دينار كويتي. وتشمل مخصصات الخسائر الائتمانية للفترة والبالغة 179.2 مليون دينار كويتي وتتضمن مخصصات مقابل اقراض العملاء من الشركات في الكويت وخارجها، كما تتضمن أيضاً عميل من الشركات الدولية في الإمارات العربية المتحدة (شركة أن ام سي للرعاية الصحية والتي تم أخذ مخصص لتغطية الخسائر الائتمانية لها بالكامل). وكذلك تضمن مخصصات لقطاع التجزئة في الكويت، ومخصصات احترازية معجلة تحسباً لتدهور جودة الائتمان بسبب تداعيات جائحة كورونا. وتعكس مخصصات خسائر انخفاض القيمة البالغة 28.4 مليون دينار كويتي مخصصات ملحوظة فيما يتعلق بمحفظة الاستثمار لدينا تحسباً لأثار التقلبات التي

قد تنشأ في حال تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي بسبب تداعيات جائحة كورونا، هذا إلى جانب عملياتنا في لبنان.

وقد نتج عن تكوين مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة بتلك الوتيرة الكبيرة خلال فترة التسعة أشهر الأولى المنتهية في سبتمبر 2020 بقيمة 179.2 مليون دينار كويتي مقابل 101.3 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 إلى زيادة تكلفة المخاطر إلى 133 نقطة أساس مقابل 82 نقطة أساس بنهاية سبتمبر 2019.

وقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة في الربع الثالث من العام الحالي نحو 81 مليون دينار مقابل 75.1 مليون دينار للربع الثاني من العام 2020، ونحو 37.5 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2019.

أود هنا أن أؤكد أنه على الرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة، إلا أن المركز المالي للمجموعة لا يزال قوياً ويتمتع بمستويات جودة ائتمانية عالية، إلى جانب مستويات رسملة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان – وسوف نتطرق إلى نسب كفاية رأس المال في شرائح العرض اللاحقة.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية.

من خلال عرض هذا الرسم البياني، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل موضوع تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

يحتل بنك الكويت الوطني مكانة رائدة بين البنوك الكويتية من حيث اتساع الانتشار الجغرافي لعملياته، وما يمتلكه من ميزة تنافسية من قدرته على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. ويمنح هذا التنوع درجة كبيرة من المرونة لأرباح المجموعة ويمنح أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية.

لنتحدث أولاً عن التنوع حسب الانتشار الجغرافي.

كما هو مبين في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني 156.8 مليون دينار كويتي ما يعد معدلاً قوياً في ظل الظروف الحالية على الرغم من الانخفاض 4.7% مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 والتي بلغت 164.4 مليون دينار كويتي، فيما انخفضت مساهمة عملياتنا الخارجية في صافي الربح نتيجة ارتفاع تكلفة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة، لتصل إلى 25.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 83.7 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019.

ونلاحظ في الرسم البياني أعلى يمين هذه الشريحة أنه على الرغم من ظروف بيئة الأعمال الصعبة ، فقد واصلت العمليات الخارجية المساهمة بنسبة 25% من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة مقارنة بنسبة 24% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. ومع ذلك، ونتيجة للزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة كما أسلفنا، فقد انخفضت مساهمة العمليات الخارجية في صافي ربح المجموعة إلى 15% مقارنة بنحو 28% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019.

أما بالنسبة لبنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، فقد تأثرت أرباحه أيضا بالمخصصات، حيث بلغت 23.2 مليون دينار كويتي، بانخفاض نسبته 48.6% مقارنة بصافي ربح فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 والبالغ 45.2 مليون دينار كويتي. إلا أنني أود أن أسلط الضوء على أن الفائض التشغيلي لبنك بوبيان كان قويا حيث ارتفع بنسبة 7.7% على أساس سنوي مقارنة بفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل يمين الشريحة، تلاحظون ارتفاع حصة مساهمة بنك بوبيان في أصول المجموعة إلى 21% مستفيداً من نمو حجم القروض والاستثمارات، بالإضافة إلى استحوازه على بنك لندن والشرق الأوسط. وقد ساهمت العمليات الخارجية بحصة ثابتة في أصول المجموعة تبلغ 36%، في حين ساهمت العمليات المحلية التقليدية بنسبة 43%.

نتنقل الآن إلى الشريحة التالية

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال الفترة المالية.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات في سبتمبر 2020 نحو 30.4 مليار دينار كويتي، بزيادة نسبتها 3.8% عن إجمالي الموجودات بنهاية ديسمبر 2019 والذي بلغ 29.3 مليار دينار كويتي بزيادة نسبتها 5.1% مقارنة بنهاية سبتمبر 2019. وكان حجم النمو خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 محدوداً بسبب التحديات غير المسبوقة المتمثلة في إجراءات الإغلاق المفاجئة والوتيرة البطيئة للنشاط الاقتصادي إثر أزمة وباء كورونا.

وارتفع إجمالي قروض المجموعة إلى 17.6 مليار دينار كويتي بنمو يتجاوز 1.1 مليار دينار كويتي مقارنة بديسمبر 2019 بما نسبته 6.5% وبنحو 1.3 مليار دينار كويتي بما نسبته 7.8% مقارنة بنهاية سبتمبر 2019. وقد كانت العمليات التقليدية بالكويت، وبنك بوبيان وأثر الاستحواذ على بنك لندن والشرق الأوسط أهم المساهمين في نمو محفظة القروض خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020.

وعلى صعيد ودائع العملاء، الموضحة أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، فقد نمت بما نسبته 10.8% لتبلغ قيمتها 17.5 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2020، بزيادة

قدرها 1.6 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية ديسمبر 2019، وبزيادة نسبتها 9.8% مقارنة بنهاية سبتمبر 2019. وأود أن أشير هنا إلى أن ودائع العملاء المذكورة لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك تماشياً مع أسلوب عرض ودائع العملاء في البيانات المالية المعلنة.

كما أود أن أوضح أننا مازلنا نواصل تسجيل حركة جيدة على صعيد المزيج التمويلي العام للمجموعة. حيث شهدنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية للمجموعة وعلى وجه الخصوص النمو الممتاز للودائع المصرفية للأفراد وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة على الصعيدين الإسلامي والتقليدي.

ويعكس النمو في ودائع الأفراد التركيز المستدام على هذا الجانب من أعمالنا وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء وقوة تصنيفه الائتماني.

وبالنسبة لمزيج التمويل بصفة عامة، نرى أسفل يمين هذا الشكل البياني أن ودائع العملاء تشكل حالياً 68% من مزيج تمويل المجموعة، مقارنة بما نسبته 65% في سبتمبر 2019.

كما أود أن أسلط الضوء على أن جزءاً كبيراً من هذا النمو القوي نشأ عن قلة فرص الإنفاق خلال فترة طويلة من العام الحالي، وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية، بالإضافة إلى الإحجام عن بعض الودائع المؤسسية مرتفعة التكاليف نسبياً، مع الحفاظ على مستويات سيولة قوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل ذلك التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

ننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 6.6%، بما يعكس تراجع الأرباح خلال نفس الفترة مقارنة بنحو 12.6% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 و12.3% للسنة المالية 2019.

وقد بلغ أيضاً العائد على متوسط إجمالي الموجودات 0.75% مقارنة بنحو 1.45% في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019 و1.42% للسنة المالية 2019.

وقد تأثرت نسب الربحية بانخفاض غير مسبوق في هوامش الفائدة، وتراجع إيرادات الرسوم والعمولات بالتزامن مع تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكلفة المخاطر.

وبلغ معدل كفاية رأس المال كما في سبتمبر 2020 (الموضح أسفل يسار شريحة العرض السادسة) نحو 17% مقارنة بنحو 17.8% بنهاية ديسمبر 2019، علماً بأن أرباح السنة الحالية لم يتم اخذها في الاعتبار عند احتساب نسبة كفاية رأس المال في الفترات المالية المرحلية. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 15.1% بنهاية سبتمبر 2020، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال الأساسي - الشريحة 1 حقوق المساهمين 12.8%.

كما تأثرت معدلات كفاية رأس المال نتيجة احتساب تكلفة بقيمة 89.7 مليون دينار كويتي تم إدراجها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى عن فترة التسعة أشهر الأولى المنتهية في سبتمبر 2020، والتي تمثل صافي تغيير القيمة العادلة لبعض أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

أما فيما يتعلق برأس المال، تجدر الإشارة إلى برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية . حيث طبقت كافة البنوك الكويتية برنامج تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل 2020 مع إلغاء الفوائد الناتجة عن هذا التأجيل. وقد نتج عن تأجيل هذه الدفعات خسارة للمجموعة بمبلغ 149.9 مليون دينار كويتي نتيجة لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية.

وقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات للبنوك بتحميل تلك الخسارة من خلال حقوق الملكية. وهو ما قد تمت إضافته كخسارة إلى حقوق الملكية المتعلقة بذلك بقيمة 130 مليون دينار كويتي وذلك بعد تعديل حصة المجموعة في بنك بوبيان. وسيتم شطب تلك الرسوم بقيم متساوية على مدار 4 سنوات بدءاً من العام 2021 لأغراض حساب معدل كفاية رأس المال.

أما فيما يتعلق بنسب جودة الأصول، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 1.10% في ديسمبر 2019 إلى 1.89% في سبتمبر 2020 نظراً للزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتماني وانخفاض القيمة التي أشرنا إليها سابقاً. أما نسبة تغطية القروض المتعثرة فقد بلغت 191.0% بنهاية سبتمبر 2020، فيما يعتبر من المستويات الجيدة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض بعض الملاحظات حول توقعاتنا للفترة المتبقية من العام 2020.

بصفة عامة، لاتزال البيئة التشغيلية مليئة بالتحديات التي تجعل من الصعب الوقوف على توقعات دقيقة بشأن المؤشرات الرئيسية. وبطبيعة الحال، فإن التقييمات المستقبلية يتم تحديدها بعد دراسة متأنية لاعتبارات متنوعة من ضمنها التوقيت وغيره من العوامل الأخرى، وبالتالي فمن المنتظر تعديلها بمرور الوقت.

أما فيما يتعلق بنمو القروض، فقد سجلت نمواً بلغ 6.5% خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2020، ونتوقع أن نشهد نمواً في خانة الأحاد ما بين متوسط إلى مرتفع لفترة الاثني عشر شهراً.

وبلغ متوسط صافي هامش الفائدة لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 2.20% بينما بلغ نحو 2.13% لفترة الربع الثالث من العام، ونتوقع بقاء مؤشرات صافي هامش الفائدة ضمن هذا النطاق خلال الفترة المتبقية من العام.

كما بلغ متوسط نسبة التكاليف إلى الإيرادات خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 نحو 35.8%، نظراً لتأثرها بتحديات كثيرة من بيئة أسعار فائدة منخفضة وكذلك نشاط الاقتصاد الكلي، هذا إلى جانب استمرار برنامجنا الاستثماري لدعم مبادرات المجموعة المختلفة. لذا، نتوقع أن تستقر نسبة التكلفة إلى الدخل في نطاق مماثل لما شهدناه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020.

ولا يتضمن هذا الاستعراض التوقعات المستقبلية بشأن تكلفة المخاطر، حيث إنه على الرغم من تعافي الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل تدريجي بطيء، إلا أن الجائحة لم تنته بعد، ولا تزال تداعياتها العالمية تتكشف. لذلك، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية بشأن تكلفة المخاطر وبالتالي توقعات بشأن الأرباح / كفاية رأس المال.

وبذلك ينتهي استعراض النتائج المالية.

إلا أنه قبل الانتقال إلى أمير مرة أخرى، أود أن أوجز ما أسلفت ذكره هنا مؤكداً رضانا التام عن نتائج فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2020 في ظل الظروف التشغيلية التي شهدناها خلال الفترة. حيث تميزت أعمالنا بمرونة انعكس على أداء الإيرادات التشغيلية، كما شهدنا نمواً جيداً في الودائع الرئيسية للمجموعة وترشيداً على صعيد التكاليف، هذا فضلاً عن المستويات المريحة للسيولة وقوة الرسمة.

كما ستواصل المجموعة استراتيجية الاستثمار في موظفيها وفي التقنيات الجديدة بشكل انتقائي لتعزيز انتشارها الجغرافي بهدف الحفاظ على مكانة البنك الريادية ونموه المستقبلي.

وبالنظر إلى المستقبل، نأمل أن يعود الزخم مرة أخرى في ظل تخفيف القيود وفقاً للمراحل التي تم اعتمادها، كما نشعر بالتفاؤل إزاء قدرة الكويت على التعافي بوتيرة متسارعة رغم التحديات وحالة عدم اليقين المحيطة ببيئة الأعمال.

شكراً لكم على وقتكم الثمين، وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكراً لك سوجيت وشكراً لكم جميعاً على الاستماع إلى عرضنا.

سننتوقف الآن لدقائق حتى ترد إلينا الأسئلة من خلال الإنترنت. لدينا سؤالان حتى الآن، لكننا سننتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة ثم نبدأ الإجابة عنها.

السؤال الأول يتعلق بإمكانية إقرار قانون الدين العام خلال هذا العام.

إليك سيد عصام ...

عصام الصقر:

لقد أثير هذا السؤال كثيراً. في رأيي إن الحكومة لديها خيارات محدودة في حال لم يتم إقرار قانون الدين العام. الآن القضية أصبحت سياسية. لدينا مجلس أمة جديد سوف يتم انتخابه بعد 5 أسابيع، وسيكون إقرار القانون قراراً سياسياً في الأساس. حيث تم رفض القانون من أعضاء مجلس الأمة السابق، ولم يتم إقراره لأسباب سياسية. لكنني أكثر تفاؤلاً بشأن إقراره هذه المرة من خلال مجلس الأمة الجديد، لأنه كما ذكرت، ليس أمام الحكومة سوى خيارات محدودة.

ففي حال لم يقر مجلس الأمة الجديد قانون الدين، فسوف يكون على الحكومة اللجوء إلى صندوق الأجيال القادمة. وهو الأمر الأكثر صعوبة. وختاماً، أكرر ما أسلفت بأن القرار سياسي بالأساس، ومن المتوقع أن يتم إقراره بعد انتخاب مجلس الأمة الجديد.

أمير حنا:

سؤال آخر بشأن نسبة المخصصات الاختيارية من الإدارة من إجمالي 179 مليون دينار كويتي مخصصات مكونة منذ بداية العام حتى تاريخه؟
إليك سوجيت.

سوجيت:

بالنظر إلى بياناتنا المالية، فإننا نقوم بالإفصاح عن مخصصات محددة ومخصصات عامة بشكل منفصل. بالنسبة للمخصصات المحددة فقد بلغت قيمتها 125 مليون دينار كويتي، وتتضمن مخصصات لشركات محددة ومخصصات أيضاً لقطاع الأفراد. أما بالنسبة للمخصصات العامة فتبلغ 53.17 مليون دينار كويتي، وهي تمثل توجه الإدارة بشأن التحوط ضد المخاطر.

أمير حنا:

هل استفاد البنك من أي أية عمليات سداد للقروض خلال العام 2020؟

سوجيت:

أعتقد أنه من السابق لأوانه الإجابة على هذا السؤال. فقد انتهى برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية للتو بنهاية سبتمبر؛ ربما ستكون لدينا بعض المؤشرات في هذا الجانب خلال الأرباع القادمة.

أمير حنا:

هناك سؤال حول التوقعات المستقبلية لتكلفة المخاطر، وأعتقد أننا تناولنا هذا الجانب في وقت سابق خلال العرض التقديمي حيث ذكرنا أنه من السابق لأوانه الحديث عن تكلفة المخاطر لبقية العام.

السؤال التالي عن مدى تأثير خفض بنك الكويت المركزي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية أمس؟ كيف يؤثر ذلك على تغير التوقعات المستقبلية لهوامش الفائدة؟

سوجيت:

قام بنك الكويت المركزي بالأمس بتخفيض سعر إعادة الشراء "الريبو" وأسعار الفائدة التي على أصول بنك الكويت المركزي بنسبة 0.125%. وقد تم الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير. ويعتبر سعر الخصم أكثر تأثيراً من التخفيض الصغير بنسبة 0.125% لأسعار الفائدة على الأصول الأخرى.

ولا نتوقع أن يكون هناك تأثير جوهري بسبب تلك التخفيضات في أسعار الفائدة، وإن كان هناك تأثير فسوف يكون هامشياً للغاية.

أمير حنا:

لدينا بعض الأسئلة حول آخر المستجدات المتعلقة بتوزيعات الأرباح وما إذا كان قد تم اتخاذ قرار في هذا الصدد.

عصام الصقر:

فيما يخص توزيعات الأرباح، فلا يزال من السابق لأوانه تكوين رؤية واضحة حول التوزيعات. حيث لا يزال لدينا 3 أشهر حتى نهاية العام. ومع ذلك، فإننا سوف نتبع نهجنا المعتاد بعد إعلان الأرباح السنوية بنهاية العام. حيث تكون الأولوية لتدعيم متطلباتنا الرأسمالية المستقبلية وبعدها نقرر بشأن توزيعات الأرباح، وهو ما سوف يخضع في النهاية لتوصيات مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.

ما يهمنا ذكره حالياً هو التأكيد على تمتعنا بمركز رأسمال قوي للغاية على مستوى جميع النسب الرأسمالية، مع وجود مصدات رأسمالية مريحة تتجاوز كافة المتطلبات الرقابية.

فقد وصل معدل كفاية رأس المال لدينا كما في نهاية سبتمبر 2020 إلى 17% دون احتساب أرباح الفترة.

أمير حنا:

هناك سؤال عن صافي هامش الفائدة. هل تقصدون بانخفاض صافي هامش الفائدة، العام 2020 مقارنة بالعام 2019؟ حيث رأينا بالفعل تحسن بصافي هامش الفائدة على أساس ربع سنوي في الربع الثالث.

سوجيت: نعم بالتأكيد. عندما ذكرت أنه من المتوقع انخفاض صافي هامش الفائدة، فهذا بالمقارنة مع فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2019. حيث شهدنا انخفاضاً في متوسط صافي هامش الفائدة من 2.59% إلى 2.20%، ونرى استمرار نفس هذا الاتجاه مستقبلاً.

أمير حنا: حققت إيرادات الرسوم والعمولات بعض الزخم خلال الربع الثالث، فهل نتوقع استمرار ذلك في الربع الرابع؟

سوجيت: نعم. ما حدث بالفعل هو أن جزءاً من الربع الثالث قد شهد إجراءات إغلاق مشددة، حتى تم استئناف بعض الأنشطة اعتباراً من شهر أغسطس فصاعداً. وقد ساعد ذلك على تحقيق بعض التحسن في إيرادات الرسوم والعمولات، لا سيما في جانب التجزئة؛ والبطاقات الائتمانية.

وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فإننا نأمل حدوث تحسن في هذا الجانب. وبالطبع، كل هذه التوقعات يجب أن تؤخذ بكثير من التحفظ، بسبب حالة عدم اليقين السائدة في ظل التقارير المختلفة من مناطق متعددة حول العالم عن موجة ثانية من الجائحة. وبالتالي، فإننا نأمل في تحقيق تحسن خلال الربع القادم.

أمير حنا: لدينا المزيد من الأسئلة حول توقعات صافي هامش الفائدة وتأثير تخفيضات الأقساط؛ أعتقد أننا تناولنا هذا الجانب أكثر من مرة.

سننوقف الآن لدقيقة لنرى ما إذا كان هناك المزيد من الأسئلة الواردة.

حسناً، لدينا بعض من الأسئلة حول رؤيتنا لما بعد انتهاء فترة تأجيل سداد أقساط القروض، وهل هناك أي ضغوط سوف تظهر بالنسبة للعملاء من الشركات والإفراد.

وهناك سؤال آخر متعلق بنفس الجانب، بعد انتهاء فترة تأجيل الأقساط، ما هي التوقعات الخاصة بسلوك العملاء بالنسبة لكل من عملاء من الشركات والإفراد؟
إليك سوجيت.

سوجيت: كان هناك فارق أساسي بين تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وتأجيل أقساط قروض الشركات. حيث كان تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية شاملاً لجميع العملاء لمدة ستة أشهر، أي في الربع الثاني والربع الثالث من العام 2020، وسيعود سداد الأقساط اعتباراً من أكتوبر 2020. أما فيما يتعلق بتأجيل أقساط قروض الشركات، فلم يكن هناك قرار عام وموحد في هذا الشأن، بل كان الأمر خاضعاً لتقييم كل حالة على حدة، حيث كان على العميل أن يأتي إلى البنك ويتقدم بطلب التأجيل. كما كانت طبيعة التأجيل مختلفة. أما فترة تأجيل السداد الممنوحة للقروض الاستهلاكية فقد غيرت هيكل القروض الاستهلاكية، حيث تم إضافة أقساط الستة أشهر المؤجلة إلى أجل القرض وبالتالي تم تعديل هذه الفترة.

فإذا كان العميل قد حصل على قرض تجزئة مدته سبع سنوات، فسوف تصبح مدته سبع سنوات وستة أشهر. على خلاف ذلك، بالنسبة لتأجيل أقساط قروض الشركات، فإن الفائدة

والأقساط يتم تأجيلها لمدة ستة أشهر فقط. لذلك، إذا كان القسط مستحقاً في هذا الربع، فسيكون على العميل بعد ربعين أن يسدد الفائدة عن الربع الحالي بالإضافة إلى الفائدة عن الفترة التي سيسدد خلالها، لذلك لا نرى أثراً كبيراً لذلك. وفي الواقع، فإننا لم نلاحظ أي تأثير بسبب الاختلاف في طبيعة التأجيل مقارنة بقروض التجزئة. أما عن أثر استئناف سداد الأقساط، فقد بدأ استئناف سداد الأقساط هذا الشهر فقط، وأعتقد أننا سنحصل على صورة أفضل عن كيفية السداد في نهاية هذا الربع، حيث لا يزال لدينا شهر أو شهرين حتى نهاية الربع الحالي.

هل تتوقعون زيادة في القروض المتعثرة مع نهاية العام؟

أمير حنا:

لقد شهدنا زيادة في نسبة القروض المتعثرة من 1.1% في ديسمبر إلى 1.89%. وترجع تلك الزيادة بشكل جزئي لتكوين مخصصات احترازية بشكل عاجل، الأمر الذي تطلب تصنيف قروض معينة ضمن القروض المتعثرة. ومن السابق لأوانه الحديث عن التوقعات المستقبلية للقروض المتعثرة، حيث لم تنته الجائحة بعد، وما زالت التداعيات تتكشف أمامنا، وأعتقد أنه من الحكمة الانتظار حتى نهاية برنامج تأجيل قروض الشركات، حيث سيكون هذا هو الوقت الذي سنرى فيه ظهور القروض المتعثرة.

سوجيت

هذه معظم الأسئلة التي وردت إلينا. هناك بعض الأسئلة حول التوقعات الخاصة بإيرادات الرسوم، أعتقد أننا سبق أن تناولناها بالإجابة.

وبذلك نختم المكالمة، إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، فيمكنكم إرسالها مباشرة إلى البريد الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين.

أمير حنا

عامل البدالة، عودة إليكم.

سيداتي وسادتي، بذلك نصل إلى نهاية مكالمة اليوم. شكراً لمشاركتكم الكريمة. يمكنكم الآن إنهاء المكالمة.

عامل البدالة: